

موريتانيا (قائمة المراقبة من الفئة 2)

لا تتمثل حكومة موريتانيا امتثالاً تاماً للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الإتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. حققت الحكومة إنجازات رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ لذلك تمت ترقية موريتانيا إلى قائمة المراقبة من الفئة 2. تضمنت هذه الإنجازات إدانة خمسة من أصحاب الرقيق الوراثةيين -- وهي قضايا معلقة منذ 2011 و 2015. طلبت الحكومة إسهامات من المجتمع المدني ونسقت معه من أجل صياغة تشريع جديد لمكافحة الاتجار وخطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار. ولمنع التسول القسري للأطفال في المدارس القرآنية، أطلقت الحكومة عدة مبادرات، بما في ذلك رفع مستوى الوعي لدى الأئمة والقادة الدينيين بشأن الاتجار بالأطفال، وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن التسول القسري للأطفال، والتعاون مع منظمة غير حكومية في نشر دليل لحماية الأطفال، وتشغيل برنامج التحويلات النقدية. على الرغم من هذه الإنجازات، نادراً ما قامت الحكومة بسجن أصحاب الرقيق المدانين، ولم تقم الحكومة بالتعرف استباقياً على أي ضحايا للاتجار أو العبودية الوراثةية. ظلت الوكالات الحكومية المكلفة بمكافحة الاتجار والعبودية الوراثةية تفتقر إلى الموارد والموظفين والإرادة السياسية لمقاضاة مرتكبي الجرائم نوي الارتباطات السياسية، وأفادت تقارير متواصلة برفض المسؤولين التحقيق مع الجناة أو مقاضاتهم.

التوصيات ذات الأولوية:

- توجيه مسؤولي إنفاذ القانون للتحقيق في جميع ادعاءات الرق والاتجار ومساءلة المسؤولين الحكوميين عن عدم التحقيق في جرائم العبودية الوراثةية المزعومة والتدخل في التحقيقات الجارية. • زيادة الجهود المبذولة بدرجة كبيرة للتحقيق مع المتاجرين وأصحاب الرقيق ومقاضاتهم مع فرض أحكام ملائمة بالسجن وفقاً لقوانين مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2003 وقانون مكافحة الرق لعام 2015، والتأكد من أن أي قضايا تتعلق بالاتجار بالبشر وتخضع للمحاكمة بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2003 يتم إحالتها تلقائياً إلى محاكم مكافحة الرق. • الاستمرار في زيادة التمويل لمحاكم مكافحة الرق، والتأكد من أن كل محكمة من محاكم العبودية مزودة بشكل مناسب بمدعٍ عام متخصص (ممثل النيابة)، وقاضي تحقيق، وقاضي محاكمة، وتدريب المدعين العامين والمسؤولين القضائيين على كل من قانون مكافحة الاتجار لعام 2003، وقانون مكافحة الرق لعام 2015. • وضع إجراءات موحدة للتعرف على ضحايا الاتجار والعبودية الوراثةية وإحالتهم إلى الرعاية، وتدريب السلطات على تنفيذ الإجراءات. • وضع تدابير لدعم ضحايا الاتجار والعبودية الوراثةية أثناء التحقيقات، بما في ذلك توفير وصول أسهل إلى المساعدة القانونية والحماية من التهديد والتهديدات من المتاجرين المزعومين. • الشراكة مع المنظمات غير الحكومية لتوفير المأوى والخدمات لجميع ضحايا الاتجار بالبشر، بمن فيهم الكبار. • الفحص الاستباقي لمؤشرات الاتجار بين الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك ضحايا الاعتداء الجنسي، والنساء المنخرطات في الجنس التجاري، والمهاجرين غير الشرعيين، والتوقف عن احتجاز ضحايا الاتجار المحتملين أو ترحيلهم أو معاقبتهم.

• التحقيق مع، والملاحقة القضائية للأفراد المتهمين بتوظيف موريتانيين في الخارج بشكل احتيالي لاستغلالهم في العمل القسري والاتجار بالجنس. • الاعتراف قانونيًا بالمنظمات غير الحكومية المناهضة للاتجار بالبشر والسماح لها بالتسجيل والعمل بحرية داخل البلد دون تدخل حكومي غير مبرر. • تطبيق خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لمعالجة جميع أشكال الاتجار، بما في ذلك العبودية الوراثية والعمل القسري، بمشاركة من المجتمع المدني وجميع الوزارات ذات الصلة في الحكومة. • مواصلة تعزيز الحوار مع المجتمع المدني العامل في قضايا مكافحة العبودية، والاستعانة بمدخلات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ خطة لمواصلة تقديم المساعدة إلى العبيد السابقين وأعضاء من طبقات العبيد التقليدية لإتاحة الفرصة لهم لمغادرة مجتمعات الاستعباد المحلية التي يعيشون فيها. • زيادة حملات التوعية العامة ضد الاتجار، بما في ذلك العبودية الوراثية.

الملاحقة القضائية

زادت الحكومة من جهودها بقدر بسيط لإنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالبشر. جرم قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2003 الاتجار بالجنس والاتجار بالعمالة باستثناء الرق المتوارث، وحدد العقوبات بالسجن من خمس سنوات إلى 10 سنوات مع غرامة مقدارها 500,000 إلى مليون أوقية موريتانية (13,510 إلى 27,030 دولار). وكانت العقوبات صارمة بما فيه الكفاية وتتناسب، في حالة الاتجار بالجنس، مع العقوبات المقررة للجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب. جرم قانون مكافحة الرق لعام 2015 الرق الوراثي ونصّ على عقوبات صارمة بما فيه الكفاية بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة أعوام وعشرين عاماً، مع غرامة مقدارها 250,000 إلى خمسة ملايين أوقية موريتانية (6,760 إلى 135,140 دولار). خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الحكومة مع منظمة دولية لمراجعة قانون عام 2003 لمكافحة الاتجار بالأشخاص لزيادة العقوبات الأساسية على الاتجار وتوسيع نطاق الأحكام الخاصة بحماية الضحايا. نسقت الحكومة مع المنظمة الدولية لاستضافة ورش عمل لالتماس مدخلات من منظمات المجتمع المدني والوزارات الحكومية الأخرى. وافق مجلس الوزراء على مسودة التشريع في مارس/آذار 2020، والتي كانت بانتظار إقرارها من قبل البرلمان في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

وكما في السنوات السابقة، لم تبلغ الحكومة عن بيانات شاملة لإنفاذ القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحسب تقارير إعلامية وحكومية، حققت الحكومة في حالة واحدة على الأقل، وحاكمت ثلاثة متاجرين مزعومين، وأدانت خمسة متاجرين، بزيادة عن أربعة تحقيقات، وملاحقة واحدة، وعدم صدور أية إدانات خلال فترة التقرير السابقة. حققت الشرطة القضائية في قضية فتاة في العبودية المنزلية لعائلة كانت والدتها تعمل عندها من قبل في نواكشوط. بعد تقرير التحقيق الأولي الصادر عن الشرطة القضائية، أمر مكتب المدعي العام بإجراء تحقيق إضافي؛ وفي سبتمبر/أيلول 2019، اتهم النائب العام ثلاثة من المشتبه بهم في القضية. أدانت محكمة النعمة لمكافحة الرق خمسة متاجرين في ثلاث قضايا عالقة منذ 2011 و 2015. وأدين خمسة غيابياً وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات و 15 سنة. أصدرت وزارة العدل

طلبات تسليم رسمية من خلال الإنترنت بحق المدانين لكي يقضوا مدة عقوبتهم. لا يوجد حالياً مالكون للعبيد أو متاجرون في السجن، وأفادت المنظمات غير الحكومية أن العديد من المتاجرين المدانين استأنفوا قرار المحكمة. كان هناك ما مجموعه 10 قضايا عالقة أمام محاكم مكافحة الرق الثلاث: أربع قضايا أمام محكمة النعمة، وأربع قضايا أمام محكمة نواذيبو، وقضيتان أمام محكمة نواكشوط. وأفادت منظمات غير حكومية أن الحكومة لم تشرع في أي تحقيقات جديدة في التوظيف الاحتيالي.

كان لثلاث محاكم إقليمية لمكافحة العبودية الوراثة ولولاية قضائية حصرية على قضايا الاتجار والرق؛ ومع ذلك، افتقرت المحاكم إلى الموظفين والتمويل والموارد للتحقيق في جرائم الاتجار والعبودية الوراثة ومحاكمتها في جميع أنحاء مناطقها. تلقت المحاكم الثلاث ما مقداره 900,000 أوقية موريتانية (24,320 دولار) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي بزيادة عن 700,000 أوقية موريتانية (18,920 دولار) وهي القيمة الإجمالية التي تلقتها خلال فترة التقرير السابق. وفي حين تلقت القضاة المعينون تدريباً متخصصاً على قانون مكافحة الرق لعام 2015، لم يتم تدريبهم على إنفاذه والتعامل مع التحديات الفريدة المتمثلة في التحقيق في قضايا العبودية الوراثة، بما في ذلك كيفية منع أصحاب الرقيق من ترهيب الضحايا لإجبارهم على سحب قضاياهم. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن المحاكم الأخرى المكلفة بالنظر في موضوعات بعينها لها مدعون عامون متخصصون، فإنه لا يوجد مدعون متخصصون في محاكم مكافحة الرق. أثرت التبدلات القضائية على محاكم مكافحة الرق مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وخلال الاجتماع السنوي للمجلس القضائي للحكومة في ديسمبر/كانون الأول 2019، اختارت الحكومة عدم استبدال أي من قضاة محكمة مكافحة الرق الحاليين. وطلبت وزارة العدل من جميع المحاكم إحالة القضايا بموجب قانون مكافحة الرق لعام 2015 إلى محاكم مكافحة الرق؛ وقام القضاة بتحويل تسع قضايا تتعلق بالعبودية الوراثة، وأبلغ المسؤولون عن عدم وجود قضايا عبودية وراثية أمام المحاكم المحلية.

وظلت الجهود المبذولة لمعالجة العبودية المتوارثة ضعيفة. على الرغم من مخاوف الماضي المتواصلة بشأن الفساد الرسمي الذي يعوق التحقيق في قضايا العبودية الوراثة، لم تبلغ الحكومة عن أي ملاحظات قضائية أو إدانات لمسؤولين حكوميين متهمين بالفساد فيما يتعلق بالاتجار بالبشر وجرائم العبودية الوراثة. اتهم أربعة جنود وضباط شرطة موريتانيين منتشرين كقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى بسوء السلوك الجنسي في عام 2019؛ وعينت الحكومة ضابط تحقيق وطني للتحقيق في أحد الادعاءات الأربعة المتعلقة بجنديين موريتانيين. وظلت المزاعم الثلاثة الأخرى بانتظار التحقيق من قبل الأمم المتحدة. وبحسب ما ورد، رفض بعض رجال الشرطة وقضاة التحقيق والمدعين العامين التحقيق في قضايا العبودية الوراثة ومحاكمتها، أو حتى الاعتراف بأن العبودية الوراثة لا زالت تحدث. اعتمدت الحكومة في بعض الأحيان على قوانين أقل صرامة لمعاقبة جرائم العبودية المحتملة بسبب نقص التدريب الكافي للمسؤولين الحكوميين وانعدام الإرادة السياسية لمحاكمة مثل هذه الجرائم. وأفادت منظمات غير حكومية أن بعض السلطات المحلية شجعت الضحايا وعائلاتهم على حل قضايا الاتجار والعبودية الوراثة من خلال الوساطة الاجتماعية بدلاً من نظام العدالة الجنائية. وعلى الرغم من أن المدعين العامين ملزمون قانوناً بنقل

قضايا العبودية إلى محاكم مكافحة الرق، فقد شجع بعض المدعين الضحايا على سحب دعاوهم مقابل مبلغ صغير من التعويض المالي. نادراً ما تتم ملاحقة المعلمين القرآنيين الفاسدين والمشتبه في استغلالهم طلاب القرآن في التسول القسري وعادة ما يدخلون في اتفاقيات مع المدعين العاميين لإسقاط القضايا. وفرت الحكومة مدربين للفعاليات التدريبية برعاية منظمات دولية لـ 270 من ضباط الشرطة والدرك وضباط الجمارك العاملين في المناطق الحدودية على مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الحماية

بذلت الحكومة جهوداً غير كافية للتعرف على ضحايا الإتجار وتوفير الحماية لهم. وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لم تبلغ الحكومة عن التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر. أفادت منظمة غير حكومية أنه في عام 2019 تم التعرف على 2,704 من الضحايا الأطفال ممن أجبروا على التسول و364 طفلاً من ضحايا الاتجار بالجنس والعبودية المنزلية. ولم يكن لدى الحكومة تدابير رسمية لتحديد ضحايا الاتجار أو إحالتهم إلى مراكز الرعاية، لكن وزارة الشؤون الاجتماعية واصلت استخدام إجراءات الإحالة القائمة الخاصة بضحايا الجرائم من الأطفال. أصدرت منظمة دولية دليلاً لضباط الحدود يتضمن التعرف على الضحايا؛ ومع ذلك، لم يستخدم ضباط الحدود الدليل باستمرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشارت منظمات غير حكومية إلى أن الإخصائيين الاجتماعيين يفتقرون إلى التدريب لتحديد ضحايا الاتجار، بما في ذلك في العمل المنزلي والجنس التجاري، ولا يعرفون الأماكن التي يتعين إحالة الضحايا الذين تم التعرف عليهم إليها لتلقي الرعاية. أبلغت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة عن دعم 350 من الأطفال المعرضين للعنف أو سوء المعاملة أو الاستغلال، أو من قد يقعون ضحية لذلك، وقد يشمل ذلك ضحايا الاتجار بالبشر في مراكز عامة لتقديم الرعاية النهارية، على غرار الـ 360 طفلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتلقى بعض الأطفال المساعدة الاجتماعية والقانونية والرعاية الطبية والدعم التعليمي من منظمات غير حكومية. ولم توفر الحكومة الدعم المالي أو العيني للمنظمات غير الحكومية، التي استمرت في تقديم معظم خدمات الحماية لضحايا الإتجار بالبشر. تلقت منظمة دولية طلبات للمساعدة في إعادة إدماج 50 ضحية اتجار من الموريتانيين في دول الخليج.

وتولت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة إدارة سبعة مراكز نهارية عامة لحماية الأطفال وإدماجهم اجتماعياً، وتوفر المراكز الخدمات التعليمية الأساسية، مثل برامج التدريب المهني ومحو الأمية، والتي يمكن لضحايا الاتجار من الأطفال الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لاثنتين من المراكز النهارية في نواكشوط التي تشرف عليها الوزارة تقديم الرعاية خلال الليل أو رعاية طويلة الأجل للأطفال من ضحايا الجرائم. ونظراً لأن معظم المراكز النهارية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة تغلق ليلاً، فقد خاطر بعض الطلاب وغيرهم من الأطفال الضعفاء بالعودة إلى أوضاعهم الاستغلالية أو النوم في الشوارع؛ ومع ذلك، تمكنت الوزارة من وضع معظم الأطفال مع أسر مضييفة في الليل. بعد رعاية قصيرة

الأجل، أحالت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بصفة عامة الضحايا إلى الملاجئ الحكومية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية للحصول على الرعاية طويلة الأجل والتدريب المهني؛ واستمرت الوزارة في مساعدة حوالي 700 من الأطفال الضعفاء الذين تم التعرف عليهم في السنوات السابقة. استوعبت الملاجئ الحكومية كلاً من الضحايا الموريتانيين والأجانب، على الرغم من عدم وجود ملاجئ تستوعب البالغين؛ وقد كان على الضحايا مغادرة مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة عند بلوغهم سن الـ 18. الدعم النفسي لضحايا الاتجار غير كافٍ وغير متوفر بلغات أخرى غير الفرنسية أو العربية. وقد أدى عدم توفر الرعاية التأهيلية طويلة الأجل إلى تعريض الضحايا للاتجار مجدداً. لم تقدم الحكومة أي خدمات لحماية الضحايا من التهديدات أو الترهيب من المتاجرين بهم. في عام 2019، أجرت منظمة دولية تدريباً على المشاريع الصغيرة للموريتانيين الذين يتم استغلالهم في الاتجار خارج البلاد بدعم من الحكومة.

لم تتوفر الحكومة على سياسة رسمية لتشجيع الضحايا على المساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية ضد المتاجرين المزعومين. وأفادت منظمات غير حكومية بأن الحكومة في كثير من الأحيان جمعت الضحايا والمتاجرين بهم معاً عند إجراء المقابلات، مما وضع ضغطاً هائلاً على الضحايا لتغيير شهاداتهم. ينص قانون مكافحة الرق لعام 2015 على تقديم مساعدة قانونية شاملة لضحايا العبودية المتوارثة وإنشاء مراكز دعم في كل محافظة؛ ومع ذلك، فإن الحكومة لم تبلغ عن تنفيذ هذه الأحكام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. سمح القانون للضحايا بالحصول على تعويض، على الرغم من أن النظام القانوني المعقد وغير الشفاف جعل هذه الجهود صعبة للغاية؛ ومنحت محكمة النعمة لمكافحة الرق ما مجموعه 5 ملايين أوقية موريتانية (135,140 دولار) تعويضاً لـ 15 ضحية. يمكن للضحايا أيضاً رفع دعاوى مدنية ضد المتاجرين بهم؛ ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن أي ضحايا يفعلون ذلك، وهذا يعود جزئياً إلى افتقارهم إلى الوعي بهذا الخيار. يسمح القانون للموريتاني للضحايا المحتملين بتقديم طلب اللجوء أو الحصول على وضع لاجئ؛ ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن منح هذه البدائل القانونية عوضاً عن نقل الضحايا الأجانب إلى بلدان قد يواجهون فيها المشقة أو الانتقام. ووردت تقارير تفيد بأن الحكومة عاقبت وسجنت بتهمة ارتكاب الفحشاء فتيات كن قد تعرضن للإيذاء الجنسي، ويحتمل أن بعضهن كن من ضحايا العبودية المنزلية أو الاتجار بالجنس. ومع ذلك، فإن مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر يتضمن أحكاماً يمكن استخدامها لحماية ضحايا الاتجار بالبشر من العقوبة المترتبة على تهم تتعلق بارتكاب الفحشاء. وقام مسؤولون بسجن نساء اشتبه بانخراطهن في الجنس التجاري وأبقوا المهاجرين غير الشرعيين رهن الاحتجاز ريثما يتم حل وضعهم كلاجئين، دون التدقيق لمعرفة ما إذا كانوا ضحايا اتجار.

الوقاية

زادت الحكومة من جهودها لمنع الإتجار بالبشر. ونسق مكتب رئيس الوزراء استجابة الحكومة المشتركة بين الوزارات للاتجار بالبشر. ولم تجتمع اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار، التابعة لرئيس الوزراء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، صاغت الحكومة واعتمدت خطة

عمل جديدة لمكافحة الاتجار بالتنسيق مع منظمة دولية. عقدت الحكومة ومنظمة دولية أخرى ورشة عمل للالتماس مساهمات من الشركاء الدوليين والمجتمع المدني في فبراير/شباط 2020. وتعاونت الحكومة مع منظمة غير حكومية لعقد خمس ندوات لـ 90 من الأئمة وعلماء الدين حول استغلال الأطفال والتسول القسري. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة التسول القسري تضم مسؤولين من وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووزارة الداخلية ولجنة حقوق الإنسان. واصلت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي تنفيذ برنامج بدأ في عام 2016 لتحديث المدارس القرآنية في المناطق الفقيرة، للحد من تعرض الطلاب للتسول القسري، عن طريق توفير تحويلات نقدية للعائلات، ودفع إيجار المباني، وتوفير دروس الرياضيات واللغة الفرنسية للمدارس القرآنية المشاركة. وفي عام 2019، شاركت 60 مدرسة في البرنامج الذي شمل حوالي 1800 طفل. بالاشتراك مع برنامج المدارس الحديث، عقدت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة شراكة مع 8000 إمام لتقديم فصول محو الأمية للبالغين تعالج قضايا حقوق الطفل، بما في ذلك عمالة الأطفال والاتجار بالأطفال. قدمت الحكومة 1.5 مليون أوقية موريتانية (40,540 دولار) إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية لقيادة حملة توعية بالتنقل عبر المناطق الشمالية والشرقية من البلاد لزيادة الوعي بين المجتمعات المعرضة للعبودية بشأن الحماية القانونية المحلية من العبودية والعمالة القسرية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أنشأت الحكومة وكالة التضامن الوطني ومكافحة الاستبعاد (تأزر) لتحل محل وكالة "تضامن" الحكومية السابقة المكلفة بمعالجة الفقر و"آثار العبودية". تم تكليف وكالة "تأزر" بتوفير التعليم والفرص الاقتصادية والخدمات الصحية للمجتمعات المستضعفة، ولا سيما المجتمعات التي تخضع تقليدياً للعبودية الوراثية. وخصصت الحكومة أربعة مليارات أوقية موريتانية (108 مليون دولار) لوكالة تأزر للسنة المالية 2020. على عكس السنوات السابقة، لم ترد تقارير تفيد بأن الحكومة قامت بمضايقة أو منع نشطاء مناهضين للعبودية من العمل في موريتانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ظلت المنظمات المتعددة التي تعمل في مجال قضايا مكافحة الرق غير قادرة على التسجيل القانوني، مما يحد من قدرتها على العمل في البلاد. وقامت الحكومة بصياغة تشريع جديد لتسهيل تسجيل المنظمات غير الحكومية في البلاد، لكن التشريع ظل معلقاً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تبذل الحكومة أي جهود لتقليص الطلب على أعمال الجنس التجاري. نظمت الحكومة اثنتي عشر مشاوراً إقليمية في عام 2019 مع أكثر من 500 جهة مشاركة، بما في ذلك النقابات، لمناقشة مخاطر العمالة القسرية في الممارسات التوظيفية. في عام 2017، وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع المملكة العربية السعودية لزيادة الحماية لعاملات المنازل المحتملات. وبحسب المنظمات غير الحكومية، لم تبلغ الحكومة عن مدى فعالية الاتفاقية في منع الاتجار. واصلت الحكومة العمل مع منظمة دولية لدراسة نطاق العمالة القسرية في موريتانيا، ومن المتوقع صدور التقرير النهائي، بعد التأخيرات، في سبتمبر/أيلول 2020. استمرت الحكومة في عقد شراكة مع منظمة دولية لإصدار بطاقات هوية للاجئين الماليين -- وكذلك شهادات ميلاد لأطفال اللاجئين الماليين المولودين في موريتانيا -- في مخيم مبيرا للحد من التعرض للاتجار. ولم توفر الحكومة تدريبات حول مكافحة الاتجار لموظفيها الدبلوماسيين. وبالتنسيق مع جهة أجنبية مانحة، قدمت الحكومة لقواتها تدريباً على مكافحة الاتجار بالبشر قبل

نشرها كقوات حفظ سلام؛ ومع ذلك، في سبتمبر/أيلول 2019، زُعم أن ثلاثة موظفين موريتانيين شاركوا في الاستغلال الجنسي أثناء أداء مهامهم في جمهورية إفريقيا الوسطى.

نمط الإتجار

كما ورد في السنوات الخمس الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في موريتانيا، كما يستغل المتاجرون الضحايا الموريتانيين في الخارج. يتعرض البالغون والأطفال من طبقات الرق التقليدية في مجتمعات الحرائين السود (الحراطين من المور السود) والمجتمعات الموريتانية الإفريقية (الهالبولار، والسونيك، والولوف) لممارسات العبودية المتوارثة والمتأصلة في علاقات الأسلاف بين الأسياد والعبيد، حيث غالباً ما يتم إجبارهم على العمل دون أجر كزراعة ماشية وخدم منازل. وبالرغم من عدم وجود بيانات موثوقة حول العمالة القسرية والعبودية المتوارثة، يتفق الخبراء المحليون والدوليون على أن الرق لا يزال يؤثر على قسم صغير ولكن لا يستهان به من سكان البلاد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ولا زال العديد من العبيد السابقين وذريتهم مرتبطين بعلاقات تبعية، حيث يعتمدون على عائلات تنتمي لأصحاب الرقيق السابقين، ويرجع ذلك جزئياً إلى التقاليد الثقافية فضلاً عن نقص المهارات وعدم توفر الفرص الاقتصادية البديلة. وردت تقارير بأن بعض الرقيق السابقين يواصلون العمل لدى أسيادهم السابقين أو غيرهم ضمن ظروف استغلالية من أجل الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى الأراضي التي كانوا تقليدياً يفلحونها ويزرعونها. يقوم الشيوخ الفاسدون بإجبار بعض الفتيان من موريتانيا وبلدان غرب أفريقيا الأخرى الذين يدرسون في المدارس القرآنية على التسول للحصول على الطعام والمال؛ ويتعرض الفتيان من الأسر ذات الدخل المتدني في مجتمع الهالبولار بشكل خاص لهذا الأمر. ووفقاً لمسح أجري في عام 2015، هناك ما يقرب من 41 في المئة من الأطفال الموريتانيين الذين يفتقرون إلى شهادات الميلاد، وبالتالي لا يُسمح لهم عادة بالالتحاق بالمدارس، مما يزيد من خطر تعرضهم للإتجار. تقدم جهات التوظيف الاحتمالية وعوداً بأنها ستوفر للنساء والفتيات الموريتانيات - وخاصة من طبقات الرق التقليدية والمجتمعات الإفريقية الموريتانية -- المأوى والتعليم ولكنها تجبرهن على العبودية المنزلية، وخاصة في المدن الكبرى مثل نواكشوط ونواذيبو وروسو. الأطفال المنحدرون من الحرائين وأصل أفريقي موريتاني والذين يعملون في قطاع صيد الأسماك هم عرضة للعمل القسري. أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أن المتاجرين يجبرون النساء والأطفال على تهريب المخدرات غير المشروعة. النساء والفتيات من غرب أفريقيا، لا سيما من السنغال وساحل العاج، هن عرضة للعبودية المنزلية والاتجار بالجنس في موريتانيا. وبحسب ما ورد، ينخرط اللاجئون في نواذيبو في الجنس التجاري بسبب أوضاعهم المالية السيئة، مما يزيد من تعرضهم للإتجار بالجنس. أفادت تقارير أن المتاجرين الموريتانيين والنيجريين والسنغاليين في مدينة نواذيبو استغلوا المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، الذين يعبرون موريتانيا في طريقهم إلى المغرب وأوروبا، في أعمال السخرة والاتجار بالجنس. يتم استقطاب النساء والفتيات الموريتانيات عن طريق الاحتيال من قبل وكالات أجنبية ووسطاء موريتانيين للعمل في مجال التمريض والتدريس في الخارج ويتم استغلالهن في العبودية المنزلية والاتجار بالجنس في دول الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يقوم الرجال من دول الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا باستخدام عقود زواج مؤقتة ذات صفة قانونية لاستغلال الفتيات والشابات الموريتانيات جنسياً. ترتبط النساء والفتيات من أسر موريتانية فقيرة في هذه الزيجات القسرية التي يتم ترتيبها من قبل سماسرة ووكالات السفر في كل من موريتانيا وفي الشرق الأوسط مع وعود بمبالغ كبيرة، ويتم استغلالهن كعبيد جنس وفي الاتجار بالجنس في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. في عام 2016، حددت منظمة دولية وأخرجت من مخيم للاجئين في جنوب شرق موريتانيا 16 من الأطفال الجنود الماليين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة والمرتبطين بجماعات متمردة من مالي؛ وكان بعض الضحايا قد تم تجنيدهم في مالي، وزُعم أن آخرين تم تجنيدهم من المخيم الذي في موريتانيا.